

وفقاً لتقرير جديد صدر عن منظمة العفو الدولية، يُعتبر اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في العراق الضحايا المخفيين للنزاع الدائر هناك- حيث يتعرضون للتهديدات والتعذيب والقتل ويعيشون في ظروف مروعة في مخيمات للاجئين كمخيم الوليد المُقام بالقرب من الحدود السورية.

ويتناول التقرير المعنون بـ "العراق: ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد اللاجئين الفلسطينيين " انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في العراق منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في العام OMMP، ويسلط الضوء على تقاعس الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات عن العمل من أجل حمايتهم.

وقد صرح مالكوم سمارت، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية بأن "الفلسطينيين يعتبرون اليوم من الجماعات الأكثر استضعافاً في العراق. إذ يجري تعقبهم واختطافهم وتعذيبهم وفي بعض الحالات قتلهم من دون أن تُتخذ أية خطوات فعالة لحمايتهم." وأضاف مالكوم سمارت يقول: "كما أنهم يواجهون عقبات كبيرة في طلب اللجوء، وذلك لأن السلطات في كل من سوريا والأردن، وهما الدولتان الرئيسيتان اللتان تستضيفان اللاجئين العراقيين، لا تزال تحجم عن السماح للاجئين الفلسطينيين بدخول بلديهما. وثمة حاجة ملحة الآن إلى إعادة توطين الأشخاص الأكثر عرضة للخطر في بلدان أخرى."

ومنذ العام OMMP، اختطفت الجماعات المسلحة عشرات الفلسطينيين، حيث يتم العثور على جثثهم في وقت لاحق في المشارح أو ملقاة في القمامة على قارعة الطرق، وكثيراً ما تكون مشوهة أو تظهر عليها آثار التعذيب. وأرغم العديد من الأشخاص الآخرين على الفرار من منازلهم بعد تلقي تهديدات بالقتل. وبعضهم يختبئ حالياً داخل العراق أو يتصوّرون في مخيمات بالقرب من الحدود العراقية- السورية، حيث يعيشون في ظروف قاسية للغاية.

وقدّر المركز الإعلامي الفلسطيني- الدولي لدراسات الشرق الأوسط عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا في العراق منذ العام OMMP وحتى بداية هذا العام بأكثر من POM شخصاً. ولكل هذا الرقم التقديري ربما يكون أقل من الرقم الحقيقي. وقد أرسل ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان إلى منظمة العفو الدولية قائمة بالقتلى تضم نحو RMM اسم، ولا تزال الاعتداءات وعمليات القتل مستمرة. إن الفلسطينيين مستهدفون كأقلية على أيدي الميليشيات المسلحة لأن بعض العراقيين يتصورون أنهم حظوا بمعاملة تفضيلية في ظل حكم صدام حسين. ونظراً لكونهم غير عراقيين ومعظمهم من العرب السنة، فقد اشتبه في أنهم يدعمون أو يتعاطفون مع العراقيين السنة المتورطين في التمرد ضد الحكومة التي يهيمن عليها الشيعة وضد القوة المتعددة الجنسيات.

وفي NP أغسطس/آب OMMT، كان مصطفى أحمد، وهو سائق تاكسي عمره OT عاماً، ينتظر في محطة للمحروقات بالقرب من "البلديات"، عندما هاجمه رجال مسلحون يُعتقد أنهم ينتمون إلى جيش المهدي، وهو قوة مليشيا موالية للزعيم الشيعي مقتدى الصدر. وبعد يومين، استخدم الخاطفون هاتفه الخليوي للاتصال بعائلته، وأبلغوها بأن بإمكانها إحضار جثته من المشرحة. وقد قال أحد أقربائه لمنظمة العفو الدولية إنه شاهد الجثة ورأى فيها تقوياً أحدثها مثقب، وبدا أن أسنانه قد اقتلعت بكمامة. كما أطلقت عليه ست رصاصات في رأسه والجزء العلوي من جسده. ولم يُعرف حتى الآن ما إذا كان قد أُجري أي تحقيق في حادثة اختطافه وقتله. ومضى مالكوم سمارت يقول: "إن الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات يجب أن تفعل كل ما في وسعها من أجل توفير الحماية لأولئك الذين يتعرضون للخطر في العراق، ومنهم اللاجئين الفلسطينيين الذين يزداد حصارهم. ويتعين على الحكومات الأخرى توسيع نطاق برامجها الخاصة بإعادة التوطين وتسريعها من أجل مساعدة هذه الفئة المستضعفة بشكل خاص."

وقد دعت منظمة العفو الدولية الحكومتين السورية والأردنية إلى السماح للاجئين الفلسطينيين بدخول أراضيها، ودعت المجتمع الدولي برمته إلى المساعدة في إعادة توطين الفلسطينيين بما يتماشى مع التزاماته الدولية.

سيُنشر التقرير المعنون بـ "العراق: ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد اللاجئين الفلسطينيين " اعتباراً من الساعة MM WNN بتوقيت غرينيتش من صبيحة يوم N أكتوبر/تشرين الأول، على الموقع التالي:

[tp://web.amnesty.org/library/Index/ENGMDE140302007](http://web.amnesty.org/library/Index/ENGMDE140302007)